إشادة حكومية بدعم بيت التمويل الكويتي لحملة «وطن يحميك» للوقاية من المخدرات

حمد المرزوق: دعم المبادرات الوطنية لحماية المجتمع وترك بصمة إيجابية

حملة «وطن يحميك» تمثل نموذجاً متكاملاً يعكس حجم التنسيق والتعاون المؤسسي لمواجهة آفة المخدرات والتصدي لتداعياتها الأمنية والصحية والاجتماعية

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف ووزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة ووزير العدل المستشار ناصر السميط ورئيس مجلس إدارة بيت التمويل حمد المرزوق ووكيل وزارة الشؤون د. خالد العجمي في صورة جماعية

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف ووزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة ووزير العدل المستشار ناصر السميط ورئيس مجلس إدارة بيت التمويل حمد المرزوق خلال جولة في جناح الحملة

تأكيدا لدوره المجتمعي الرائد ودعمه للمبادرات الحكومية، شارك بيت التمويل الكويتي في الحملة الوطنية الكبرى «وطن يحميك»، التي تهدف الى حماية الشباب وتعزيز وعي المجتمع بمخاطر المخدرات وآثارها السلبية على الفرد والأسرة والوطن.

وانطلقت الحملة بمجمع الأڤنيوز بحضور النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف، ووزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة، ووزير العدل المستشار ناصر السميط، ووزير الصحة د.أحمد العوضي، وكذلك بحضور رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي حمد عبدالمحسن المرزوق.

وأشاد الوزراء بدور بيت التمويل الكويتي في دعم هذه الحملة، مثمنين مساهماته المجتمعية المتنوعة وحرصه على المشاركة في مختلف المبادرات التي تخدم المجتمع.

من جانبه، أكد رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي حمد عبدالمحسن المرزوق أن البنك سيواصل دعمه للمبادرات الوطنية الهادفة إلى حماية المجتمع وترك بصمة إيجابية في مختلف المجالات بما ينسجم مع رسالته وقيمه المؤسسية ومكانته المرموقة كنموذج يحتذى على مستوى القطاع الخاص، مبينا ان حملة «وطن يحميك» تمثل نموذجا متكاملا يعكس حجم التنسيق والتعاون المؤسسي لمواجهة آفة المخدرات والتصدي لتداعياتها الأمنية والصحية والاجتماعية.

وأضاف المرزوق أن بيت التمويل الكويتي يمتلك سجلا حافلا في المساهمات المجتمعية الاستراتيجية، حيث دعم العديد من المبادرات المرتبطة بالقضايا الحيوية، ومنها قضية مكافحة المخدرات، فقد شارك البنك العام الماضي في افتتاح الجناح العاشر بمركز علاج الإدمان، استكمالا لمبادرته في إنشاء مستشفى لعلاج الإدمان، والتي حققت نتائج إيجابية ملموسة في مواجهة الإدمان وأسهمت في تعزيز قدرات المجتمع الكويتي في التصدي لهذه الآفة.

وأكد المرزوق أن استراتيجية المسؤولية المجتمعية لبيت التمويل الكويتي تنطلق من قناعة راسخة بأن حماية الإنسان هي أساس بناء الأوطان، وأن تعزيز الوعي المجتمعي يمثل خط الدفاع الأول في مواجهة التحديات التي تهدد أمن المجتمع واستقراره ومستقبل أجياله. وتعد الحملة مبادرة وطنية شاملة تتجاوز الإطار التوعوي التقليدي، إذ تجمع بين الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل، إلى جانب توفير الدعم النفسي والاجتماعي للمتعافين، بما يسهم في إعادة دمجهم في المجتمع وتمكينهم من بناء حياة أكثر استقرارا وإنتاجية.

كما تمثل الحملة خطوة طموحة نحو تعزيز العمل المؤسسي المشترك، وتسعى لتكون الأكبر على مستوى الكويت من حيث حجم الشراكات والتعاون، تزامنا مع اليوم العالمي لمكافحة المخدرات في 26 يونيو، بما يعزز أثرها المجتمعي ويكرس ثقافة الوقاية لحماية الأجيال القادمة.

ويواصل بيت التمويل الكويتي دوره المحوري في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة عبر مساهماته في مجالات الصحة والتعليم والشباب والرياضة والابتكار والبيئة، إلى جانب دعم ذوي الاحتياجات الخاصة وتعزيز روح التكافل الاجتماعي.

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف ورئيس مجلس إدارة بيت التمويل حمد المرزوق

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف ووزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة ووزير الصحة د.أحمد العوضي ورئيس مجلس إدارة بيت التمويل حمد المرزوق

جناح حملة «وطن يحميك» في مجمع الأڤنيوز

مبادرات مجتمعية نوعية لبيت التمويل الكويتي

- المساهمة بمبلغ 15 مليون دينار لبناء وتجهيز مركز لأمراض وأبحاث القلب في مستشفى مبارك الكبير.
- افتتاح الجناح العاشر بمركز علاج الإدمان، استكمالا لمبادرته في إنشاء مستشفى لعلاج الإدمان بتكلفة بلغت 4,5 ملايين دينار.
- المساهمة بـ 8 ملايين دينار لإعادة إعمار المنطقة المتضررة في حريق سوق المباركية.
- المساهمة بـ 20 مليون دينار لإنشاء 15 مركز إسعاف لتعزيز المنظومة الصحية.
- إطلاق مبادرة استراتيجية مع وزارة العدل لسداد مديونيات الغارمين، حيث ساهم البنك بأكثر من 61 مليون دينار منذ 2019.
- المساهمة الكبيرة في صندوق دعم المساعي الحكومية لمواجهة أزمة «كورونا» بقيمة 10 ملايين دينار، إضافة إلى تبرع منفرد آخر.

بزيادة 97,4 ألف عامل وعاملة في عام واحد بارتفاع نسبته 3,3٪

3,04 ملايين مواطن ومقيم يعملون في الكويت بنهاية 2025

علي إبراهيم

ارتفع عدد العمالة في سوق العمل الكويتي بنسبة 3,3٪ خلال 2025، إذ بلغ عددهم الإجمالي 3,04 ملايين مواطن ومقيم مقابل 2,94 مليون في 2024 بزيادة حجمها 97,4 ألف عامل وعاملة.

ويعكس ارتفاع أعداد العاملين في سوق العمل الكويتي خلال عام 2025 تحسنا في مؤشرات التوظيف، مدعوما بتوسع النشاط الاقتصادي وزيادة الحاجة إلى العمالة لمواكبة نمو الأعمال والمشروعات في مختلف القطاعات، الأمر الذي ارتفع معه إجمالي حجم العمالة.

ويشير هذا النمو إلى أن الاقتصاد الكويتي شهد خلال 2025 توسعا في الطلب على الموارد البشرية، حيث ترتبط زيادة فرص العمل عادة بارتفاع مستويات النشاط التشغيلي واتساع نطاق الأعمال لدى الشركات والمؤسسات، كما يعكس نمو العمالة قدرة السوق المحلي على استيعاب احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة، خاصة الأنشطة المرتبطة بالخدمات، الإنشاءات، التجارة، والمشروعات الاستثمارية التي تتطلب توسعا في قاعدة العاملين.

ويعد ارتفاع عدد العاملين مؤشرا على تحسن حركة التوظيف واستمرار دورة النشاط الاقتصادي، إذ إن توسع الشركات وزيادة حجم العمليات التشغيلية ينعكس مباشرة على الطلب على العمالة بمختلف مستوياتها وتخصصاتها، ويؤكد هذا الاتجاه أن سوق العمل الكويتي يواصل التكيف مع متطلبات النمو الاقتصادي، مع استمرار الحاجة إلى تعزيز الإنتاجية ورفع كفاءة القوى العاملة بما يواكب مراحل التوسع الاقتصادي المستقبلية.

وفي هذا السياق، أظهرت أحدث بيانات الإدارة العامة للإحصاء حول بيانات سوق العمل أن أعلى 5 جنسيات متواجدة في سوق العمل تأتي على رأسها العمالة من الجنسية الهندية التي حلت في صدارة القوى العاملة بالبلاد مستحوذة على 29,2٪ من إجمالي القوى العاملة بواقع 889,57 ألف عامل وعاملة بنهاية 2025، فيما شهدت أعداد تلك العمالة ارتفاعا على أساس سنوي بواقع 5947 عاملا وعاملة هندية جددا دخلوا إلى سواق العمل قياسا إلى عددهم في 2024 البالغ 883,62 ألف عامل وعاملة.

وجاء في المرتبة الثانية العمالة من الجنسية المصرية، والتي تستحوذ على 15,4٪ من إجمالي القوى العاملة في الكويت، بواقع 468,76 ألف عامل وعاملة، فيما شهدت أعدادهم تراجعا على أساس سنوي بواقع 8301 عامل وعاملة، قياسا إلى عددهم في 2024 البالغ 477,06 ألف عامل وعاملة.

وحلت العمالة الوطنية في المرتبة الثالثة مستحوذة على 14,5٪ من القوى العاملة في الكويت بواقع 441,2 ألف مواطن ومواطنة بنهاية 2025. وبالمقارنة على اساس سنوي، فقد شهدت أعداد العمالة الوطنية تراجعا بواقع 8379 مواطنا ومواطنة قياسا إلى 449,58 ألف مواطن ومواطنة بنهاية 2024.

وفي المرتبة الرابعة جاءت عمالة بنغلاديش التي تستحوذ على 9,8٪ من إجمالي القوى العاملة في البلاد، بواقع 299,6 ألف عامل وعاملة. وبالمقارنة على أساس سنوي، فقد ارتفعت أعداد تلك العمالة بنسبة 8,4٪ وبواقع 23,4 ألف عامل وعاملة مقارنة بأعدادهم في 2024 البالغة 276,2 ألف عامل وعاملة.

وخامسا، حلت العمالة من الجنسية الفلبينية مستحوذة على 6,4٪ من إجمالي القوى العاملة لتصل إلى 196,39 ألف عامل وعاملة بنهاية 2025. وبالمقارنة على أساس سنوي، فقد شهدت أعداد تلك العمالة تراجعا بنسبة 1,9٪ وبواقع 3964 عاملا وعاملة قياسا إلى 200,35 ألف عامل وعاملة بنهاية 2024.

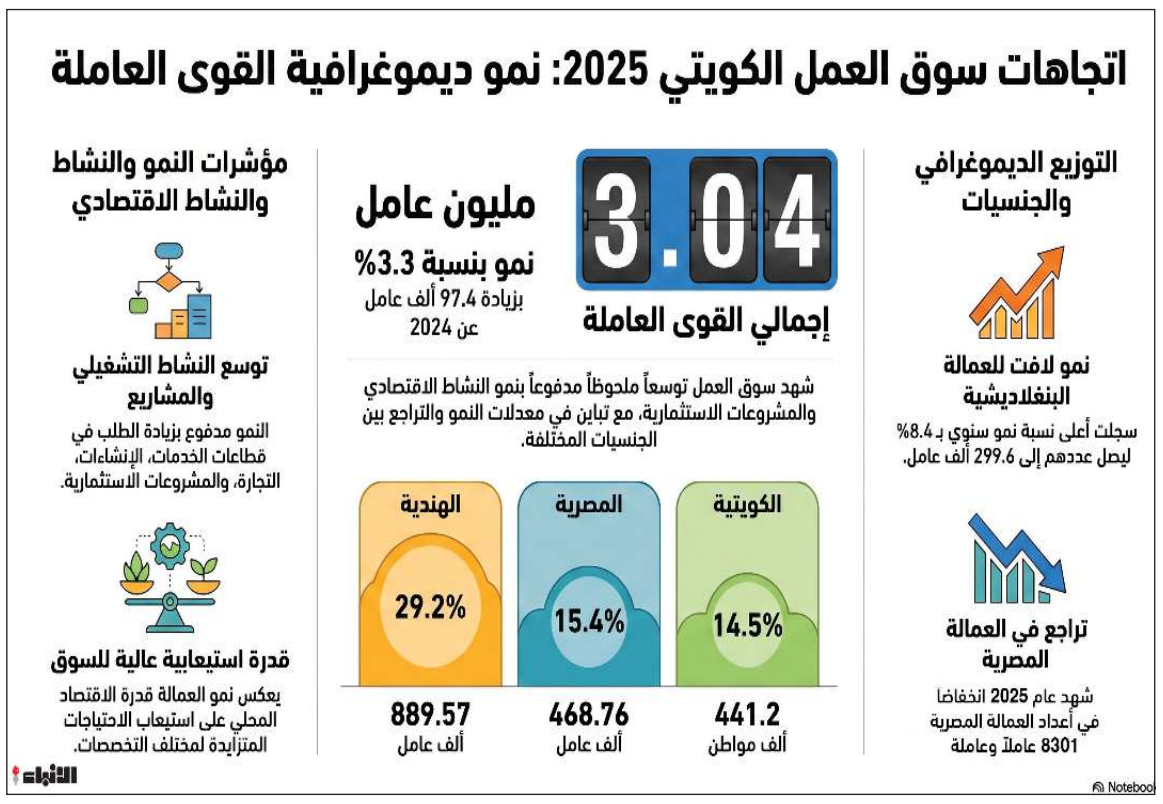

«أسواق المال» تعيد هيكلة عمولة التداول وتطلق خدمات مالية إضافية

أصدرت هيئة أسواق المال أمس قرارها رقم (85) لسنة 2026 بشأن الخدمات المالية الإضافية، في إطار جهودها المستمرة وسعيها الحثيث لتنمية أسواق المال واستحداث الأدوات الاستثمارية وتطوير منظومة سوق المال وفق أفضل المعايير والممارسات العالمية.

ووفقا لبيان رسمي صادر عن الهيئة، يتضمن القرار تعديلات عدة للائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة تهدف الى تمكين الوسطاء المؤهلين من القيام بمسؤولياتهم المتعلقة بحفظ أموال العملاء وأصولهم، بما في ذلك تقديم خدمة «إيداع تلك الأموال في حسابات مدرة للدخل»، والذي تبين أهميته مع عملية نقل أموال المتداولين من عهدة الشركة الكويتية للمقاصة إلى الوسطاء المؤهلين، وذلك مع تطبيق مبادرة نموذج «الوسيط المؤهل» مع إطلاق الجزء الثاني من ثالث مراحل برنامج تطوير منظومة سوق المال في شهر يوليو من 2025.

وتجدر الإشارة إلى أن الخدمة تتيح إيداع أموال العملاء المخصصة للتداول في حسابات مدرة للفائدة أو الربح لدى البنوك التجارية، مما يسهم في زيادة العائد المتحقق من هذه الأموال لصالح العملاء، كما يشمل هذا التوجه تمكين الوسيط المؤهل من المشاركة بجزء أو كل من تلك الفوائد أو الأرباح الناتجة عن أموال العملاء، وذلك وفق ضوابط ومعايير تنظيمية واضحة والتي تتضمن الحصول على موافقة العميل بذلك. مع التنويه بأن تقديم هذه الخدمة يعتبر اختياريا ـ وليس إلزاميا ـ بالنسبة للوسطاء المهتمين والراغبين في تفعيلها.

من جانب آخر، تضمن القرار تعديلات خاصة بخدمة «التداول بالهامش» تتعلق بتمكين مقدم الخدمة من إدارة المخاطر بالآلية التي يراها مناسبة، وذلك دون الإخلال بحقوق العملاء، وتعد الخدمات المالية الإضافية التي يقدمها الوسطاء المؤهلون خطوة هامة في تطوير أعمال شركات الوساطة، حيث تسهم في تعزيز التوسع في أنشطتهم ودعم نموهم، كما تتيح هذه الخدمات توفير أدوات وحلول تلبي احتياجات العملاء وتحقق الفائدة لهم بشكل فعال.

وكانت الهيئة قد قامت قبل إصدارها القرار رقم (85) لسنة 2026 بإجراء استطلاع رأي شركات الوساطة المالية ومديرو المحافظ الاستثمارية بشأن الخدمتين السابقتين، وقد لمست الهيئة إجماعا على جدوى إطلاقهما وفق إطار تنظيمي محدد.

في السياق ذاته، يتزامن قرار الهيئة مع قيامها باعتماد عملية إعادة هيكلة لعمولة التداول لتواكب التطوير والتحسينات التي قامت بها الهيئة في سوق الأوراق المالية مؤخرا مع الأطراف المعنية، وتحديدا في إطار التغييرات التي يتضمنها برنامج تطوير منظومة سوق المال.

وقامت الهيئة في إطار عملية مراجعة هيكل رسوم التداول الجديد كواحد من أكبر التغييرات ذات الصلة ـ بإجراء المحاكاة الحسابية ودراسة هيكل رسوم التداول في الأسواق الأخرى قبل اعتماد هذا الهيكل، والذي يتضمن جملة من التغييرات والمزايا في الوقت ذاته.

فعلى صعيد التغييرات المنتظرة جراء إعادة هيكلة عمولة التداول، يمكن الإشارة الى أبرزها بالنقاط التالية:

ـ توحيد عمولة التداول في السوق الأول والسوق الرئيسي.

ـ تقسيم مكونات عمولة التداول، وذلك على النحو التالي:

*عمولة البورصة وعمولة التسوية والتقاص، وتقدر ب 0,066٪ (6,6 نقطة أساس)

*عمولة الوساطة وتقدر ب 0,084٪ (8,4 نقطة أساس)

ـ إتاحة الفرصة لشركات الوساطة بتقديم عمولة متغيرة من خلال تقديم خصومات محدودة بسقف أعلى يتم تحديده من قبل الهيئة لاحقا وفقا للتاريخ الفعلي لتطبيق هيكل العمولة الجديد.

ـ إلغاء رسوم تسوية صفقات عملاء أمناء الحفظ والبالغة 5 دنانير لكل صفقة منفذة.

ـ إلغاء رسوم تسوية الصفقات التي تفوق 50 دينارا والبالغة 0,500 دينار لكل صفقة منفذة.

ـ تغيير الحد الأدنى لعمولة الصفقات من 0,250 دينار إلى 0,500 دينار.

ولفتت الهيئة في بيانها إلى أن التاريخ المستهدف لدخول هيكل عمولة التداول حيز النفاذ هو 1 أكتوبر 2026، وذلك بعد التحقق من نجاح اختبارات السوق الموسعة لجميع الأطراف المعنية للاختبارات التقنية وضمان جهوزية أنظمتها لتطبيق الهيكل الجديد.